

أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2017)

Impact of Economic Stability on Human Development in Algeria
a standard study of the period (1995-2017)

محمد براهيم مادي

خلفاوي حكيم

علي توبين

* مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية في ولاية عين الدفلة مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع
جامعة خميس مليانة، الجزائر جامعة خميس مليانة، الجزائر جامعة خميس مليانة، الجزائر

mb_madi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/27 : تاريخ القبول: 2019/06/12 : تاريخ النشر: 2019/12/13

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية وتحديد مؤشراتهما وذلك من خلال الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في محاولة قياس أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2017. وقد اعتمدنا في ذلك على مجموعة من الأدوات أهمها تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1995-2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تتمثل في النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، أما مؤشرات التنمية البشرية فأهمها الإنفاق الاستثماري للتعليم والإنفاق الاستثماري للصحة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والتضخم من جهة والإنفاق الاستثماري للتعليم من جهة ثانية، في حين هناك علاقة سلبية بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي والإنفاق الاستثماري للصحة.

الكلمات المفتاحية: استقرار اقتصادي، نمو اقتصادي، تنمية بشرية، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL: E63 : F43 : O15 : C20

Abstract: This study aims to analyze the concept of economic stability and human development, identify their indicators by trying to answering the research problem: measure the impact of indicators of economic stability on human development in Algeria during the period 1995-2017. We have adopted a set of tools, Most notably the application of the VAR model during the period 1995-2017. The study found that economic stability indicators are economic growth, inflation and unemployment, while among important human development indicators are investment expenditure on education and investment expenditure on health. The study concludes to an existence of positive relation between economic growth and inflation from a side and investment expenditure on health from another side, in the meantime there is a negative relation between economic stability and investment expenditure on health.

Keywords: economic stability; Economic growth; human development; VAR model.

Jel Classification Codes: E63; F43; O15; C20

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تسعى الحكومات جاهدة للحد من فترات الانكماش والركود والرفع من معدلات نمو الناتج الداخلي الاجمالي والسيطرة على التضخم وتخفيف عجز الموازنة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات والاستغلال الأمثل للموارد، من أجل الدفع بعجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمثل هدف لكل سياسات التنمية لدول العالم المتقدم والنامي. وفي هذا الإطار فإن الجزائر مرت وتمر بفترات متباينة تبعا للظروف الاقتصادية لكل فترة من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم الاستقرار في الجزائر مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة. مشكلة الدراسة: إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تعرف أسعارها تقلبات كبيرة في الأسواق الدولية يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤثر على مختلف جوانب التنمية بما فيها التنمية البشرية، في هذا السياق ولمعالجة هذه الدراسة تم طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر؟ فرضية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على الفرضية التالية، يؤدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق مؤشرات ايجابية للتنمية البشرية في الجزائر. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية وضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكل دولة باعتباره قاطرة لكل السياسات التنموية بما فيها التنمية البشرية، التي تعتبر من أهم مشكلات العصر الحديث في ظل التحديات والتغيرات المعاصرة. أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية. *دراسة الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي وتحديد مؤشراتته. *دراسة وتحديد مفهوم التنمية البشرية وركائزها ومؤشراتها. *قياس وتحليل أثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية. منهجية الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضيتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل نتائجها، كما اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الاسلوب الاحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد علاقة واتجاه أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 7.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ، لكن في المقابل هناك القليل من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالتنمية البشرية نذكر منها ما يلي:

- دراسة شذى خالد عباس بعنوان أثر الاستقرار الاقتصادي بالتنمية البشرية في العراق للمدة 2000-2013، والتي حاولت الاجابة على الاشكالية المتمثلة في أن العوائد النفطية الوفيرة كانت سببا رئيسيا في عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تقويض التنمية البشرية، ويهدف الاجابة على الاشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن المنهج القياسي لتحديد اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في كل من البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية من تعليم وصحة، ومن اهم النتائج المتوصل إليها هي أن مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وصحة تحسنت مع ازدياد الناتج المحلي الاجمالي، كذلك توصلت الدراسة الى أن البطالة والتضخم من أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي مما أثر سلبا على الاداء الاقتصادي وفي تطور التنمية البشرية.

- دراسة (sulaiman muhammad) بعنوان Impact of globalization on HDI, Human development index, case study of Pakistan والتي درست تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر اداة فعالة للإستقرار الاقتصادي كالناتج الداخلي الاجمالي والتضخم والبطالة على التنمية البشرية في باكستان، ويهدف الاجابة على هذه الاشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن مرونة الناتج المحلي الاجمالي سلبية بمعنى تأثيره عكسي على التنمية البشرية ويرجع ذلك حسب ذات الدراسة الى عدم المساواة في الدخل بالنسبة لحالة باكستان.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضرورة وهدف لكل نشاط اقتصادي باعتباره قاطرة التنمية بمختلف جوانبها.

1.تعريف الاستقرار الاقتصادي: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي فبعضهم يعرفه بالبيئة الاقتصادية الخالية من التقلب في متغيرات الإقتصاد الكلي، ويتحقق الاستقرار عندما يتنامى الناتج بمعدل معتدل بحيث يؤدي الى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مع تحقيق مستويات اعلى للتشغيل وضرورة تقلص العجز في الموازنة العامة وتحسين سعر الصرف (وحيد مهري عامر، 2000، ص149-150)، فهو عملية تهدف الى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو

اقتصادي مستمر (أديب قاسم شذى، 2016، ص 09)، كما يعرف البعض أيضا بأنه الاستخدام الكامل للموارد دون ان يتعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية أي دون تقلبات أو أزمات كبيرة وارتفاع في المستوى العام للأسعار، لتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الاقتصاد عن طريق السعي إلى أحداث تغيير كبير في هيكل الناتج ومكوناته (عبد الحميد عبد المطلب، 2003، ص 20).

2. عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يرتبط تحقيق الاستقرار الاقتصادي بجملة من العوامل هي: (هوشيار معروف، 2005، ص 40).

أ. التشغيل الكامل: ويعني زيادة حجم العمالة لزيادة الناتج كما يعني الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية بهدف الوصول إلى الناتج الممكن أو المحتمل وحتى لا تبقى بعض الموارد عاطلة.

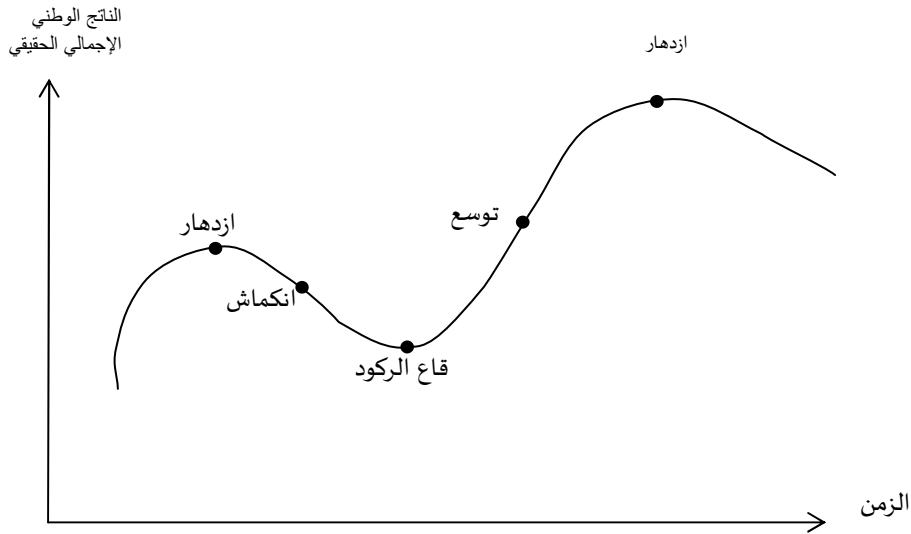
ب. استقرار المستوى العام للأسعار: يحقق استقرار المستوى العام للأسعار العديد من الجوانب الايجابية سواء للأفراد المستهلكين أو المستثمرين من خلال مساعدتهم في بناء قراراتهم الانفاقية والادخارية والاستثمارية.

ج. تحقيق نمو اقتصادي: وهذا يكون عن طريق تحقيق معدل متزايد وموجب للناتج المحلي الاجمالي بما يضمن تغطية الاستخدامات المتزايدة.

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: بحيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد الوطني متساوية مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي وهذا يكون عن طريق تشجيع الصادرات والحد من الواردات وتخفيض تكلفتها.

3. التقلبات الاقتصادية ومراحلها: يمر النشاط الاقتصادي الكلي بتغيرات مستمرة تبعا لتغيرات العرض الكلي وتغيرات مكونات الطلب الكلي من استهلاك واستثمار وانفاق حكومي، مما يحدث تذبذبات متكررة وغير متوقعة في النشاط الاقتصادي والتي تظهر في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الدخل الكلي ومستوى التوظيف والتضخم..) في الوقت والاتجاه نفسه ولكن بمعدلات مختلفة (حسام علي داود، 2013، ص 267) مما ينجم عنه مرور النشاط الاقتصادي الكلي بدورات اقتصادية يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل رئيسية نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مراحل الدورات الاقتصادية



المصدر: حسام علي داود وآخرون، 2005، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ط3، ص: 189

من الشكل تتضح المراحل الرئيسية للدورات الاقتصادية والتي تتمثل في:
 أ. مرحلة الانكماش والركود: وهي مرحلة تراجع النشاط الاقتصادي مما ينجم عنه تفشي البطالة وانخفاض الناتج الحقيقي وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
 ب. مرحلة الكساد: ان استمرار مرحلة الركود تصل بالاقتصاد الى حالة الكساد وهي ادنى مستوى للناتج .
 ج. مرحلة التوسع: هنا يبدأ الاقتصاد بالانتعاش حيث يزداد الانتاج والدخل والاجور وتحسن القدرة الشرائية للأفراد..
 د. مرحلة الرواج: وهي تمثل مرحلة الازدهار الاقتصادي حيث يرتفع الانتاج باستمرار الى ان يصل الى اعلى مستوى له بعد مرحلة الانتعاش.
 4. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: يمكن التعبير عن الاستقرار الاقتصادي في ثلاث مؤشرات أساسية متمثلة فيما يلي(علا حامد فيصل النائي، 2017، ص 26-33).
 أ. الناتج المحلي الاجمالي: يعد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في بلد ما، فهو يظهر التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في مجتمع ما.

ب. التضخم: يمثل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وتعكس ظاهرة التضخم الاختلال في توازن القوى الاقتصادية.

ج. البطالة: تسعى كل الدول للحد من ظاهرة البطالة باعتبارها من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص.

4. سياسات الاستقرار الاقتصادي (economic stability policie): تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للوصول إلى حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي، وتتضمن سياسات الاستقرار الاقتصادي ثلاث أنواع هي: (ضياء مجيد الموسوي، 2005، 22).

أ. السياسة النقدية: تتضمن تنظيم عرض النقود واسعار الفائدة التي عن طريقها تؤثر في مستوى الانتاج والاستخدام وزيادة المعروض النقدي تخفض اسعار الفائدة مما يحفز الاستثمار باتجاه الزيادة .

ب. السياسة المالية: تتضمن إجراء التغييرات في حجم الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب لتأثير في مستوى الانتاج والاستخدام، فزيادة الانفاق الحكومي من شأنه زيادة فرص العمل وكذا تخفيض الضرائب يشجع القطاع الخاص من رفع مستوى الانتاج والاستخدام.

ج. الساسة المتعلقة بالأجور وتحديد مستويات الاسعار وكذلك مستوى تشغيل اليد العاملة.

ثانيا: التنمية البشرية.

تعتبر الموارد البشرية Human resources أهم ثروة يملكها أي مجتمع لذلك ينبغي تنميتها حتى يستمر عطاؤها ويتحسن أدائها وتتواصل جهودها الفعالة في صنع التنمية.

1. مفهوم التنمية البشرية: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عقد الثمانينات اقتصر مفهوم التنمية على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، لكن مع ظهور مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 أصبح الانسان هو صانع التنمية وهدفها لذا فإن قدرات أي مجتمع تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة قادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية (عبد العزيز قاسم، 2011، ص 98).

لقد تضمنت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة عدة مفاهيم للتنمية البشرية، فقد عرفت بأنها عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس والتي من أهمها خيارات الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة افضل، أي توفير المزيد من

الفرص والامكانيات من توفير الغذاء المناسب والصحة الجيدة وتحسين مستوى التعليم وتخفيف الفقر وتحقيق الامن وتوفير العمل للحصول على الدخل المناسب، كما أن هناك خيارات تتمحور حول الانصاف والاستدامة البيئية والحرية والتمكين ودور المرأة في المجتمع (تقرير التنمية البشرية، 1990، ص20). وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 فقد عرفت التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، فتنمية الناس تعني استثمار القدرات البشرية أي استثمار الطاقات البشرية المتطورة بالامكانيات والمهارات وفي التعليم والصحة، والتنمية من أجل الناس أي توزيع ثمار النمو على الناس من اجل توفير المتطلبات الاساسية وتوزيعها توزيعا عادلا، والتنمية بواسطة الناس أي فسخ المجال لكل فرد من أفراد المجتمع للمشاركة والمساهمة فيها (شذى خالد عباس، 2018، ص5).

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 بان التنمية البشرية هي توسيع لحرية البشر وامكانياتهم فيعيشون الحياة التي يحتاجونها، بحيث تتجاوز حدود الاحتياجات الاساسية لتبلغ العديد من الغايات الاخرى الضرورية لعيش حياة لائقة، غايات ذات قيمة لذاتها ويحد ذاتها، أي الحريات التي تكسب الفرد الثقة والاحترام وتحفظ كرامته بالمجتمع وكيفية التصرف فيه (تقرير التنمية البشرية 2011، ص01)، أما في تقرير 2018 فقد تضمنت التنمية البشرية تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم من خلال تحسين منظومة الخدمات الاساسية وخصوصا في مجالي التعليم والصحة، كما يتعين توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من خلال اقتصادات تولد عملا لائقا وتشجع زيادة الاعمال وبيئات سياسية تشجع حرية التعبير والمشاركة الفعالة ونظم اجتماعية فاعلة تعزز المساواة وتعمل ضد كل تمييز (تقرير التنمية البشرية 2018، ص05).

2. أهداف التنمية البشرية: تسعى التنمية البشرية إلى تحقيق جملة من الاهداف أهمها (طه ياسين سعيد الادبي، 2002، ص32).

*رفع معدل النمو الاقتصادي للفرد ويمثل البعد الاقتصادي.

*الحد من الفقر المطلق أو المدقع ويمثل البعد الاجتماعي.

*الحيلولة دون استمرار تدهور الظروف البيئية ويمثل البعد البيئي.

*توسيع نطاق اختيار الناس وإتاحة الفرصة المتساوية امام الجميع ويمثل البعد البشري او الانساني.

3. ركائز التنمية البشرية: ركزت تقارير التنمية البشرية في العالم على مجموعة من العوامل باعتبارها ركائز تدعم التنمية البشرية وتمثل في الاتي (عبد العزيز قاسم، 2011، ص205-208).

*العدالة وهي المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات.
*التمكين وهذا يضمن احترام حرية اختيارات الانسان وحقه في العمل والمشاركة والتعليم والصحة.

*الامن وهو يوفر الطمانينة والاستقرار في حياة الانسان
*التعاون سواء على مستوى الافراد او الشعوب او الدول.

*الانتاجية والتي تعني زيادة الدخل عن طريق المشاركة الكاملة لافراد المجتمع.
*الإستدامة للتمكن من الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وخلق بدائل كافية ومؤثرة نستطيع استخدامها لتمويل الاختيارات البشرية المستقبلية.

4.سياسات الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية: تتعدد مؤشرات ومجالات التنمية البشرية وتتشابك وتتداخل مع مجالات التنمية الاقتصادية لأن كل واحدة تتأثر وتتأثر في الآخر ولعل أهم مجالات التنمية البشرية التعليم والصحة(هشام مصطفى الجمل، ص269-290).

أ. التعليم: يعد التعليم احد أهم مؤشرات التنمية البشرية فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعله أكثر ايجابية في مواجهة قضايا وطنه ويسمح له بمشاركة أكثر فعالية في عمليات التنمية(إبراهيم احمد السيد، 2007، ص25-49)، وهذه الاهمية للتعليم تقتضي من الدول رصد المبالغ الكبيرة للإنفاق على هذا المجال الهام من مجالات التنمية البشرية، من خلال توفير التعليم بالمجان وتوفير السلع والخدمات اللازمة له من هيئات تدريس وتشيد المدارس وتقديم المساعدات والاعانات، من أجل تزويد المجتمع بالكفاءات والمهارات الفنية التي تتطلبها عملية التنمية.

ب.الصحة: تعتبر الرعاية الصحية حقا من حقوق الافراد الرئيسية فالانسان هو مصدر العمل والانتاج، والرعاية الصحية تشمل الوقاية من المرض وتصحيح البيئة وتأمين العافية ونشر الوعي الصحي وتوفير الغذاء والماء والتصدي للابوئة والامراض المستوطنة والافات ومعالجة العلل، كما تعتبر الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية فيها يمكن تنمية المورد البشري كما وكيفا ليسهم في زيادة الاقتصاد الوطني، لذلك تسعى الدول الى زيادة الانفاق الاستثماري على الصحة من خلال توفير اللقاحات والمراكز الطبية والاستشفائية والدواء والكوادر الطبية.

ثالثا: الجانب التطبيقي للدراسة .

1.التعريف بمتغيرات الدراسة": كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب ان يحتوى على متغير تابع ومتغيرات مفسرة.

أ.المتغير التابع:وهو المتغير المدروس ويشمل متغيرين للتنمية البشرية هما الانفاق الاستثماري للتعليم EDU، والانفاق الاستثماري للصحة SANT.

ب.المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة والت تم اعتمادها استنادا للنظرية الاقتصادية وللدراسات السابقة والاحصاءات المتوفرة وتشمل متغيرات الاستقرار الاقتصادي، معدل النمو الاقتصاديGY، معدل التضخم INF، معدل البطالة U.

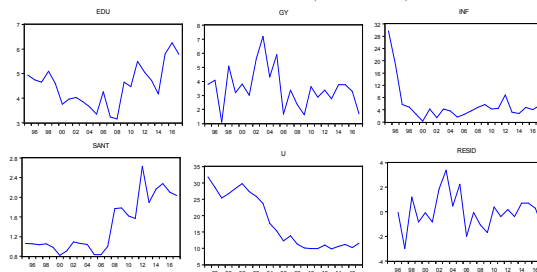
وحتى يتم تحقيق هدف الدراسة في تحديد اثر الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية ممثلة بالانفاق الاستثماري للتعليم والانفاق الاستثماري للصحة، اعتمدنا على سلسلة زمنية تمتد من1995-2017 وذلك باستخدام تقنية نموذجVAR، وانطلاقا من ذلك سيتم في هذه الدراسة توصيف النموذجين التاليين:

النموذج الاول: يقيس اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية ممثلة في الانفاق الاستثماري للتعليم.

النموذج الثاني: يقيس اثر متغيرات الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية ممثلة في الانفاق الاستثماري للصحة.

2.تحليل البيانات: الدراسات الحالية تمثل بيانات سلاسل زمنية لذا يجب فحص استقرارية هذه السلاسل لتجنب الوقوع في فخ الانحدار الزائف والشكل الموالي يعطينا صورة أولية عن بعض خواص هذه السلاسل.

الشكل رقم02: رسم الانتشار لمتغيرات الدراسة



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

يشير الشكل إلى أن كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة هي متغيرات مستقرة وللتأكد من ذلك نلجأ إلى الاختبارات الإحصائية و المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة.

3. اختبار جذور الوحدة: يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدة كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

درجة التكامل I(d)	الفرق الأول			المستوى level			المتغير
	نموذج بدون ثابت واتجاه عام	نموذج مع ثابت فقط واتجاه عام	نموذج بثابت واتجاه عام	نموذج بدون ثابت واتجاه عام	نموذج مع ثابت فقط واتجاه عام	نموذج بثابت واتجاه عام	
I(0)	/	/	/	/	-3.919	-4.073	Gy
I(0)	/	/	/	/	-7.340	-6.284	Inf
I(0)	/	/	/	-2.7177	-1.669	-0.751	U
I(1)	-5.453	-5.351	-4.766	-0.0438	-1.768	-2.234	Edu
I(1)	-6.356	-6.378	-6.249	-0.968	-1.030	-3.008	Sant

تم إجراء الاختبار عند مستوى دلالة 01% و 05%

المصدر: تم إعداد الجدول وفق نتائج views.7 بالاعتماد على الملحق 1

من الجدول يتضح أن كل من سلسلة النمو الاقتصادي Gy ومعدل التضخم inf ومعدل البطالة u مستقرة في المستوى level، بينما سلسلة معدل الإنفاق على التعليم edu والإنفاق على الصحة sant فقد استقرت بعد إجراء الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).

4. اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر: بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخير فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، وتعتبر طريقة جوهانسون للتكامل المشترك في حالة متغيرات النموذج أكثر من اثنين

أ. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co integration Test): من شروط هذا الاختبار أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى، وبما أن السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست متكاملة من نفس الدرجة وعليه فهي ليست متكاملة وليس لديها اتجاه عام، ولا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، وهذا يمكننا من اعتماد نموذج أشعة الانحدار الذاتي في تقدير العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومتغيرات التنمية البشرية.

ب. اختبار السببية لغرانجر **Granger causality test**: يبين اختبار السببية العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها ومن خلال هذا الاختبار تم تحديد السببية كما يلي:

- وجود علاقة سببية بين نمو الناتج gy والإنفاق الاستثماري للتعليم $dedu$
- وجود علاقة سببية بين معدل البطالة u والإنفاق الاستثماري للتعليم $dedu$
- وجود علاقة سببية بين معدل البطالة u ونمو الناتج gy
- وجود علاقة سببية بين التضخم inf ونمو الناتج gy في اتجاهين.
- وجود علاقة سببية بين معدل البطالة u ونمو الناتج gy في اتجاهين.
- وجود علاقة سببية بين نمو الناتج gy والإنفاق الاستثماري للصحة $sant$
- وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والإنفاق الاستثماري للتعليم والإنفاق الاستثماري للصحة.

5. تقدير وتحليل نتائج نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR

بما انه لا توجد علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فسيتم اعتماد نموذج أشعة الانحدار الذاتي في تقدير أثر الاستقرار الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية. النموذج الأول: والذي يتم فيه تحديد اثر الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية الإنفاق الاستثماري على التعليم. أ. تحديد درجة تأخير النموذج: سيتم تحديد درجة إبطاء النموذج اعتمادا على معيار Akaike Schwarz,

الجدول رقم 2: تحديد درجة تأخير النموذج الأول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-150.2044	NA	131.7525	16.23204	16.43087	16.26569
1	-116.5306	49.62462*	21.56028	14.37164	15.36578*	14.53989
2	-100.4516	16.92522	28.24234	14.36333	16.15279	14.66617
3	-71.64632	18.19281	17.92355*	13.01540*	15.60018	13.45285*

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0 من الجدول اقل قيمة لمعيار Schwarz تصاحب تأخر $p=1$ مما يعني أن عدد الابطاءات في نموذج VAR هو 1 ب. عرض وتقدير النموذج: سنقوم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $VAR(1)$ وسنكتفي بمعادلة الإنفاق الاستثماري للتعليم حيث تحصلنا على مايلي:

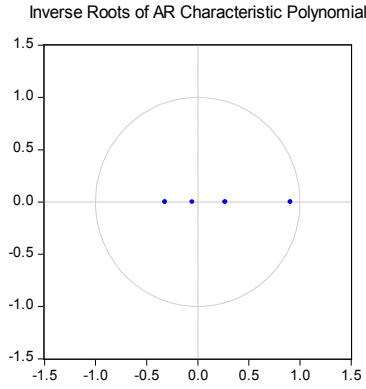
$$DEDU = -0.296903098118 * DEDU(-1) + 0.0389916532216 * GY(-1) + 0.000456894322792 * INF(-1) - 0.0299187482092 * U(-1) + 0.450396111106$$

$$R^2 = 0.54 \quad F.s \approx 11.0$$

نلاحظ ان معامل التحديد يساوي 0.54 مما يعني أن متغيرات الاستقرار الاقتصادي تفسر الإنفاق الاستثماري للتعليم بنسبة 54% أما النسبة المتبقية 46% فهي ترجع إلى عوامل غير مدرجة في النموذج

النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو عدم ثبات التباين فكل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة أي النموذج مستقر كما بين الشكل التالي.

الشكل رقم 03: اختبار ثبات النموذج الأول



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

كذلك بواقى النموذج تتوزع طبيعيا (الملحق 03) مما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وعليه يمكن نستنتج أنه:

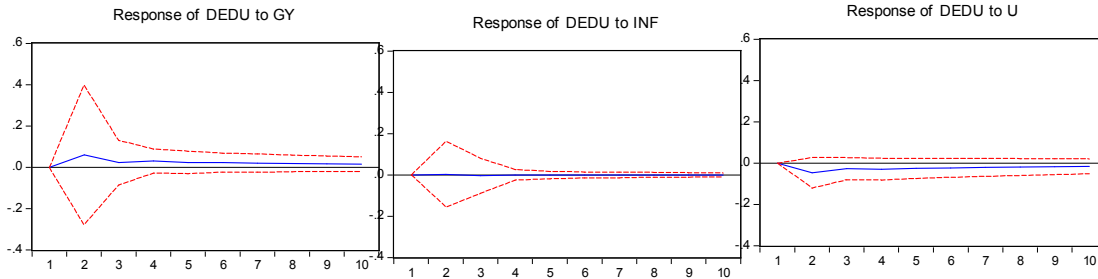
- يرتبط الإنفاق الاستثماري للتعليم للفترة t مع الإنفاق الاستثماري للتعليم للفترة t-1
- يرتبط الإنفاق الاستثماري للتعليم طرديا مع النمو الاقتصادي والتضخم في الفترة t-1 ، حيث زيادة معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة للسنة السابقة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري للتعليم ب0.039.
- إشارات معامل البطالة سالبة في الفترة t-1 أي أن معدلات البطالة المرتفعة تعني حالة لا استقرار اقتصادي مما يؤثر في اتجاه انخفاض الإنفاق الاستثماري على التعليم.

- المتغيرات خارج النموذج قيمتها 0.45 مما يعني أن أثرها موجب على الإنفاق الاستثماري للصحة

ج. أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: إن حدوث أزمة أو صدمة في احد المتغيرات يؤثر على باقي المتغيرات، وسنحاول التركيز على أثر حدوث صدمة في متغيرات الاستقرار الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري للتعليم والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 04: استجابة الإنفاق الاستثماري للتعليم لصدمة الاستقرار الاقتصادي

Response to Cholesky One S.D. Innovations \pm 2 S.E.



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews7.0

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي:

* إن حدوث صدمة ايجابية في الناتج ب01% يؤدي إلى استجابة فورية في الإنفاق الاستثماري للتعليم إذا تبلغ أقصاها في الفترة الثانية بقيمة 0.5، ثم يتجه الأثر باتجاه الانخفاض مع بقائها ايجابية وتستمر هذه الآثار لفترات طويلة.

* استجابة الإنفاق الاستثماري لتعليم البطالة كانت سريعة وسلبية وبلغت أدها في الفترة الثانية بقيمة 0.5، وابتداء من الفترة الثانية تتجه الأثر نحو التعديل ولكن تبقى آثار الصدمة لفترات طويلة.

* استجابة الإنفاق الاستثماري للتعليم لصدمة التضخم لم تكن كبيرة وكانت سلبية حيث بلغت أدنى قيمة لها 0.1 وابتداء من الفترة الخامسة تزول آثار هذه الصدمة.

د. تحليل التباين: سنحاول توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغير التابع والمتمثل في الإنفاق الاستثماري للتعليم والنتائج موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 3: تحليل التباين لمعدل الإنفاق الاستثماري للتعليم.

Variance Period	Decomposition S.E.	Of dedu DEDU	GY	INF	U
1	0.743025	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.777697	99.05300	0.588850	0.002092	0.356058
3	0.781678	98.85415	0.666807	0.005907	0.473137
4	0.783049	98.57476	0.809861	0.005897	0.609478
5	0.783852	98.38484	0.900097	0.006018	0.709049
6	0.784514	98.21887	0.981048	0.006028	0.794055
7	0.785049	98.08591	1.045264	0.006051	0.862772
8	0.785490	97.97593	1.098559	0.006064	0.919451
9	0.785852	97.88589	1.142135	0.006077	0.965903
10	0.786150	97.81186	1.177976	0.006086	1.004080

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء للإنفاق الاستثماري للتعليم يتضح بان معظم التقلبات الطرفية في معدل الإنفاق الاستثماري للتعليم خلال السنة الأولى تتعلق بصدمات في المتغير نفسه، إذ يشير تباين الإنفاق الاستثماري للتعليم لنسبة 100 %، إلا انه ابتداء من السنة الثانية نسجل تناقص تباين معدل الإنفاق الاستثماري للتعليم مع ازدياد تباين المتغيرات الأخرى ولكن بنسبة ضعيفة.

النموذج الثاني: والذي يتم فيه تحديد اثر الاستقرار الاقتصادي في التنمية البشرية الإنفاق الاستثماري على الصحة

أ. تحديد درجة تأخير النموذج: سيتم تحديد درجة إبطاء النموذج اعتمادا على معيار

Schwarz, Akaike

الجدول رقم 4: تحديد درجة التأخير للنموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-134.2927	NA	24.68043	14.55713	14.75596	14.59078
1	-98.51998	52.71774*	3.238149*	12.47579*	13.46993*	12.64404*
2	-83.20397	16.12212	4.596438	12.54779	14.33725	12.85063
3	-66.53332	10.52883	10.46362	12.47719	15.06197	12.91464

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

من الجدول يظهر أن فترة الإبطاء المناسبة $p=1$ اعتمادا على معيار sch و AKAI

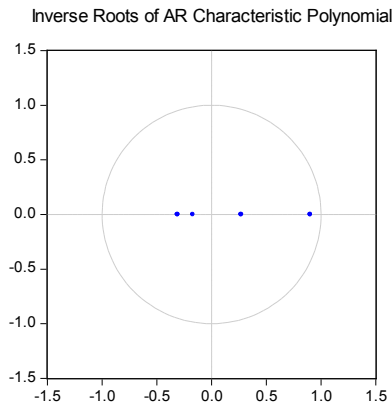
ب. عرض وتقدير النموذج: سنقوم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى VAR(1) وسنكتفي بمعادلة الإنفاق الاستثماري للصحة حيث تحصلنا على ما يلي:

$$DSANT = - 0.361586689961*DSANT(-1) - 0.0353657114526*GY(-1) - 0.0109711742732*INF(-1) - 0.00471179657757*U(-1) + 0.32613719992$$

$$F_{st} = 0.98 \quad R^2 = 0.28$$

قبل تحليل النتائج سنجري بعض الاختبارات عليه لتحقق من صحته، النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث تبين أزمنه بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها وهي موزعة توزيعا طبيعيا (الملحق 04) كم يدعم ذلك أن معكوس جذور الوحدة تقع داخل الحيز أي النموذج مستقر كم بين الشكل التالي:

الشكل رقم 05: اختبار ثبات النموذج الثاني



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

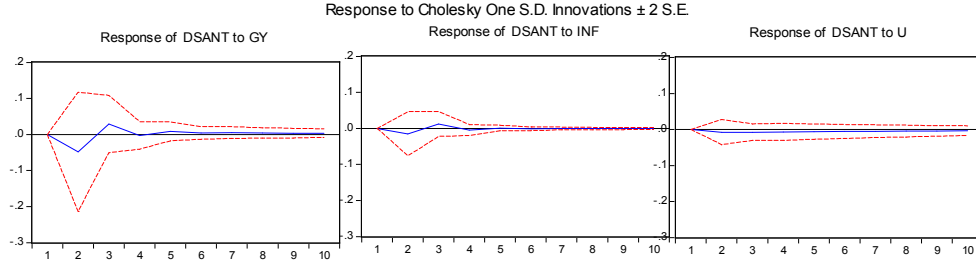
رغم ضعف معامل الارتباط والذي يعود إلى صغر العينة إلا أن النموذج مقبول إحصائيا وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

* من تقديرنا لهذا النموذج يتبين أن متغيرات الاستقرار الاقتصادي لا تفسر سوى 28% من الإنفاق الاستثماري للصحة أما النسبة الباقية فهي ترجع لعوامل خارج النموذج،
* أثر المتغيرات غير المتضمنة في النموذج بمتغير التنمية البشرية، الإنفاق الاستثماري للصحة موجب 0.326،

* زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة للفترة السابقة فإن الإنفاق الاستثماري للصحة ينخفض ب 0.01 أما زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انحدار الإنفاق الاستثماري ب 0.0047

* عند زيادة معدل النمو بمقدار وحدة واحدة فإن الصحة سوف تنخفض بمقدار 0.035
ج. أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية: سنحاول هنا قياس استجابة الإنفاق الاستثماري للصحة لصدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 06: استجابة الإنفاق الاستثماري للتعليم لصدمات الاستقرار الاقتصادي



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews7.0

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي:

* حدوث صدمة ايجابية في الناتج الداخلي الإجمالي ب 01% تؤدي إلى استجابة فورية ومنتزدة في الإنفاق الاستثماري للصحة، وسلي، في الفترة الأولى والثانية كانت الاستجابة سلبية حيث بلغت -0.5 في الفترة الثانية، ثم يتجه الأثر نحو الارتفاع ليصبح ايجابي في الفترة الثالثة بقيمة 0.3، وبعد ذلك تتجه الاستجابة نحو التعديل.

* أثر صدمة البطالة على الإنفاق الاستثماري للصحة كان سلبى وضعيف

* أثر صدمة التضخم على الإنفاق الاستثماري للصحة كان فوري وسلي في الفترتين الأولى والثانية حيث بلغت قيمته -0.1 في الفترة الثانية ليصبح الأثر ايجابي في الفترة الثالثة بقيمة 0.1، وابتداء من الفترة الخامسة تزول آثار صدمة التضخم.

خاتمة: يمكننا القول أن هناك مجموعة من العلاقات تحدث بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي وكذا بين متغيرات التنمية البشرية، الشيء الذي أدى بنا للوصول إلى مجموع من النتائج

نتائج الدراسة: من خلال تعرضنا للجانب النظري والتطبيقي للدراسة يمكننا الوقوف على جملة النتائج التالية.

- تحققت فرضية البحث والمتمثلة في أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تؤثر في مؤشرات التنمية البشرية.

- يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف لكل السياسات التنموية للدول والذي يظهر ويتبين في العديد من المؤشرات أهمها النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة.

- تهدف التنمية البشرية إلى الاهتمام بالإنسان باعتباره ثروة غير قابلة للنضوب فهي تتجدد دائما، لذا تأتي أهمية الاستثمار في العنصر البشري بشكل متكامل بما يضمن زيادة إنتاجية الفرد ومهاراته ويكون ذلك بتوفير التعليم والصحة ومحاربة الفقر وزيادة الدخل.
- تعرف الجزائر تذبذب كبير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد سنوات التسعينات وهو ما يمثل السنوات الأولى لفترة الدراسة من جهة، وإلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول من جهة ثانية مما يشكل سببا مهما لعدم الاستقرار الاقتصادي ومؤشرا سلبيا في تطور التنمية البشرية.
- هناك علاقة ذو دلالة إحصائية طردية بين معدل النمو الاقتصادي والتضخم من جهة والإنفاق الاستثماري للتعليم من جهة ثانية.
- هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة والإنفاق الاستثماري للتعليم مما يعني أن معدلات البطالة المرتفعة والتي تمثل لا استقرار اقتصادي تؤثر سلبا في التنمية البشرية.
- وجود علاقة عكسية بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي والإنفاق الاستثماري للصحة كما أن هذه العلاقة كانت ضعيفة وربما ترجع إلى عدم وضع الحكومة للصحة ضمن أولوياتها التنموية.
- يبين تحليل الصدمات وجود استجابات ايجابية من طرف الإنفاق الاستثماري للتعليم والصحة اتجاه صدمة الناتج والتضخم.

قائمة المراجع:

- إبراهيم احمد السيد، 2007، التعليم والصحة والتنمية البشرية خبرات عالمية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- أديب قاسم شذى، 2016، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2013، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21، الكويت.
- تقرير التنمية البشرية 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير التنمية البشرية 2018.
- تقرير التنمية البشرية 2011.
- حسام علي داود، 2013، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر، عمان.
- شذى خالد عباس، 2018، أثر الاستقرار الاقتصادي بالتنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2013، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 12، العدد: 49.

- ضياء مجيد الموسوي، 2005، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، ديوان المطبوعات، الجزائر.
- طه ياسين سعيد الأديبي، 2002، دراسة الاحتياجات التدريبية للعاملين الإرشاديين في مجال الزراعة والبيئة المستدامة في اليمن، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية.
- عبد الحميد عبد المطلب، 2003، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عبد العزيز قاسم محارب، 2011، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.
- علا حامد فيصل النائي، 2017، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2015، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- هشام مصطفى الجمل ندور، بدون سنة نشر، السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
- هوشيار معروف، 2004، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- وحيد مهري عامر، 2010، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- Sudhir Anand and Amartya Sen, 2000, Human development and economic sustainability, world development , elsever science ltd all rights, great Britain, vol28 n12 .
- Sulaiman Muhammad, 2010, Impact of globalization on HDI , Human development index, case study of Pakistan, European journal social sciences .

قائمة الملاحق:

الملحق 1: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر للفترة (1995-2017)

مؤشرات التنمية البشرية %		مؤشرات الاستقرار الاقتصادي %			السنوات
SANT	EDU	U	INF	GY	
1.06	4.94	31.84	29.77	3.79	1995
1.05	4.75	28.61	18.67	4.09	1996
1.03	4.65	25.43	5.73	1.1	1997
1.05	5.1	26.70	4.95	5.1	1998
0.98	4.6	28.31	2.64	3.2	1999

0.82	3.75	29.77	0.34	3.81	2000
0.91	3.95	27.29	4.23	3.00	2001
1.09	4.03	25.90	1.42	5.61	2002
1.06	3.86	23.70	4.27	7.2	2003
1.04	3.65	17.65	3.63	4.3	2004
0.83	3.35	15.27	1.66	5.9	2005
0.83	4.26	12.27	2.5	1.68	2006
1	3.23	13.79	3.7	3.37	2007
1.77	3.16	11.33	4.8	2.36	2008
1.78	4.65	10.16	5.7	1.63	2009
1.62	4.47	9.96	4.3	3.63	2010
1.57	5.5	9.96	4.5	2.89	2011
2.63	5.05	10.97	8.89	3.78	2012
1.89	4.72	09.82	3.25	2.76	2013
2.17	4.18	10.60	2.8	3.78	2014
2.28	5.80	11.20	4.78	3.76	2015
2.10	6.26	10.20	4.00	3.30	2016
2.04	5.78	11.20	5.9	1.17	2017

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات البنك الدولي- الديوان الوطني للإحصاء،

الجزائر

ملحق 2: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج الأول

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations

Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Date: 01/13/19 Time: 21:43

Sample: 1995 2017

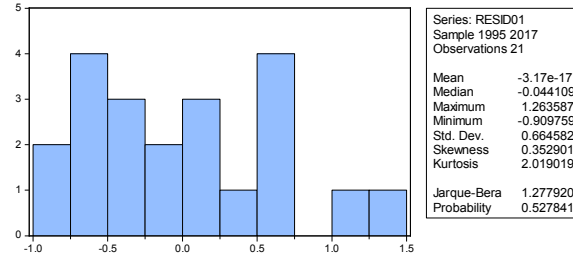
Included observations: 21

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	8.617131	NA*	9.047988	NA*	NA*
2	24.26700	0.0838	26.34522	0.0494	16
3	34.76757	0.3375	38.59588	0.1960	32
4	46.47085	0.5356	53.05287	0.2856	48
5	55.38159	0.7701	64.74822	0.4503	64
6	63.65568	0.9097	76.33195	0.5955	80

7	72.32815	0.9659	89.34065	0.6714	96
8	79.78795	0.9908	101.3911	0.7542	112
9	91.44858	0.9939	121.7972	0.6377	128
10	100.3142	0.9978	138.7224	0.6085	144
11	108.8314	0.9993	156.6086	0.5610	160
12	115.9180	0.9999	173.1440	0.5468	176

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

الملحق 3: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الأول



ملحق 4: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الثاني

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 01/13/19 Time: 22:24
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	12.76909	2	0.0017
2	0.281861	2	0.8685
3	0.891514	2	0.6403
4	3.455306	2	0.1777
Joint	17.39778	8	0.0262